

مدارس المصرفية الإسلامية.. ما لها وما عليها

إعداد : د.خوله فريز النوباني

الاستشارات المالية الإسلامية – *BDO Jordan*

ورقة مقدمة لملتقي الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية

ربيع الثاني 1432 - أيار 2011

المحتويات :

- مقدمة
- الأسباب الموضوعية للتقسيم المناطقي للمصرفية الإسلامية
- المدرسة الخليجية .. انجازات واحفاقات
- المدرسة المالية .. انجازات وحاجة للتصحيح
- المدرسة السودانية .. انجازات وحاجة إلى التوثيق

المقدمة :

بات من المعلوم حجم التحديات التي تواجهها صناعة المال الإسلامي وال الحاجة إلى النهوض برؤيه نقدية متراقة مع استراتيجيات واضحة لرسم مستقبل الصناعة وإعداده للعالمية .

ومن أهم التحديات الحالية الصورة المشوشة للمرجعيات الشرعية والفتاوی بالإضافة لجمود العمل المصرفي الإسلامي على مشابهة المنتجات التقليدية وختمه بالخاتم الإسلامي الشرعي الذي قد يختلف من منطقة إلى أخرى بحسب تشدد أعضاء الهيئات الشرعية أو تساهلهم .

من نتاج هذا الواقع :

- محدودية التنظيم الإداري المتكامل على مستوى المناطق الجغرافية في العالم الإسلامي وعدم الأخذ بخطوات جريئة لتوحيد الرؤى المستقبلية للصناعة بالإضافة للافتقار إلى خطط عمل واضحة تكاملية .

- غياب التنسيق الذي يرتفق لحجم التحديات مناطقياً وعدم توحيد مرجعيات الآليات في العمل الشرعي - العمود الفقري للصناعة - والعمل الفردي هنا وهناك يُعيق التقدم ويبطئ الخطو.

ال التقسيم المناطيقي للمدراس المصرفية

تنقسم المدارس المصرفية الإسلامية إلى ثلاثة مدارس بحسب التوزيع الجغرافي وهي :

- المدرسة الخليجية وتصدرها البحرين حالياً .
- المدرسة الماليزية .
- المدرسة السودانية .

دواعي التقسيم المناطيقي :

- تميزت دول الخليج العربي بعدد البنوك الإسلامية بالإضافة لشركات التكافل واحتلت البحرين دوراً ريادياً متميزة في هذا الاتجاه.
- تسعى ماليزيا لأن تكون نقطة انطلاق عالمية للتمويل الإسلامي سواء في أوروبا أو استراليا أو شرق آسيا.
- السودان تعتبر المركز التاريخي لصناعة المال الإسلامي بالإضافة للسبق في ابتكار وتطوير المنتجات وتبني نظاماً مالياً إسلامياً متكاملاً.

المدرسة الخليجية - تجربة مملكة البحرين

المدرسة الخليجية :

بلغت المؤسسات المالية الإسلامية بالكامل في الخليج العربي 211 في بداية عام 2010. وإذا تم إضافة النوافذ الإسلامية فان العدد يصل إلى 248.

الدولة	عدد البنوك الإسلامية	عدد النوافذ الإسلامية	عدد شركات التكافل	عدد شركات التمويل والإستثمار الإسلامية
البحرين	27	10	10	5
الإمارات	8	7	10	10
السعودية	6	8	28	21
قطر	6	5		5

تصدرت مملكة البحرين الصدارة في عدد البنوك الإسلامية أما السعودية فقد تصدرت الصدارة خليجيا في عدد شركات التكافل وشركات التمويل الإسلامية

تابع / المدرسة الخليجية - مملكة البحرين

تبني مملكة البحرين نظاماً مالياً مختلفاً وتعتبر مركزاً مالياً دولياً وتعمل من أجل ذلك.

ارتفع حجم موجودات البنوك الإسلامية في البحرين من 1.9 بليون دولار أمريكي عام 2000 إلى 36.3 بليون دولار عام 2009.

ارتفعت الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في البحرين من 1.8 عام 2000 إلى 11.1 عام 2009.

أصدرت البحرين 125 اصداراً من الصكوك السيادية في الفترة ما بين 2001-2010 بحجم 6291.69 مليون دولار أي ما يعادل 3.19 % من مجموع الإصدارات حول العالم.

تابع / المدرسة الخالجية - مملكة البحرين

مملكة البحرين أخذت بعدها عالميا في التمويل الإسلامي وذلك باحتضانها لمؤسسات عالمية تختص بتنظيم بعض جزئيات العمل المالي الإسلامي :

حيث أنشأت عام 2000م هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

وكذلك المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) وتم الاتفاق على مقره في البحرين بمرسوم ملكي عام 2001

وفي عام 2002م تم إنشاء مركز إدارة السيولة (LMC) الذي يعمل على تطوير سوقا ثانوية نشطة السوق المالية الإسلامية الدولية (IIPM)

والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف (IIRA) وتم تسجيلها كشركة مساهمة بحرينية عام 2005 بغرض القيام بأنشطة التصنيف والتقييم والتقدير للالتزامات المستحقات .

قامت البحرين بفكر رائد باتجاه توظيف الفكر الواقفي لتمويل وقفية للتعليم والأبحاث والتدريب .

تابع / المدرسة الخليجية - التحديات

- الزخم في المؤسسات المنظمة للعمل المالي الإسلامي على ارض البحرين شكل تحديا واضحا بالحاجة إلى انضواء هذه المؤسسات تحت استراتيجيات عمل متكاملة وبنسيق عال لضمان عدم التعارض واستقلالية التخصص .
- التحديات السياسية لفتت النظر إلى ضرورة وجود مركز رديف في المنطقة أو أذرع لهذه المؤسسات في مناطق أخرى .
- العمل على ضمان استقرار السياسات الحكومية المتبنية للعمل المالي الإسلامي في مملكة البحرين وضرورة وضع خطط طوارئ من اللجان العاملة والأعضاء في هذه المؤسسات لمواجهة أية ضغوطات من شأنها اضعاف هذه المؤسسات أو تعطيل عملها أو اهمال توفير متطلبات الاستمرارية وتحقيق التقدم .
- تبني رؤية شرعية لفتاوی المعاملات المالية موحدة بين هذه المؤسسات حتى يتم تجاوز الارباك الحاصل للصناعة على مستوى العالم من تعدد الفتاوی باتجاه المعاملات المالية الإسلامية .

المدرسة الماليزية

المدرسة الماليزية

تبني ماليزيا نظاماً مالياً مختلطًا ويعمل البنك المركزي الماليزي على تميّز القطاع المالي الإسلامي خاصة وأن يقوم بتشكيل صورة التمويل الإسلامي مع الآخرين .) Shaping Islamic Finance (together

بلغ عدد البنوك الإسلامية المرخصة في ماليزيا 17 بنك إسلامي بالإضافة لأربعة فروع لبنوك أجنبية

يصل حجم موجودات البنوك الإسلامية في ماليزيا إلى 65.6 بليون دولار أمريكي بمعدل نمو 18-20% سنوياً .

استقطبت المنتجات المالية الإسلامية المتعددة مرتقبة العوائد في ماليزيا الجاليات على اختلاف تنوّع الديانات .

تابع / المدرسة المالية

- احتلت ماليزيا دورا متقدما في اصدارات السكوك السيادية العالمية متنوعة العملات حيث أصدرت في الفترة من 2001-2010 ، 1592 اصدر بقيمة 115393.76 مليون دولار بما يعادل 58.51 من حجم الإصدارات عالميا.
- ماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتنظيم التعامل بالإصدارات الإسلامية من خلال جهة رسمية أطلق عليها سوق المال الإسلامية الماليزية.
- بلغت منتجات التمويل الإسلامي في ماليزيا 40 منتجا، وتضمنت العديد من المنتجات التي لا تخلو من جدل شرعي يتعارض مع ما تتبعه المدارس الأخرى .

تابع / المدرسة المالية

- احتضنت ماليزيا مؤسسات دولية ومن أهمها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) ومؤسسات بحثية وأكاديمية تميز بجذب للطلاب من حول العالم .
- ماليزيا تعتبر جسر المصرفية الإسلامية إلى استراليا وشرق آسيا وكذلك أوروبا .
- تبني ماليزيا تشريعات متقدمة ومرنة فيما يتعلق بقطاع المال الإسلامي ومنها اعتماد التحكيم في النزاعات .
- استفادت المصارف الإسلامية من الطبيعة الإدخارية حيث يبلغ معدل الإدخار في ماليزيا نسبة 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أعلى معدلات الإدخار في العالم. وجدير بالذكر أن الإدخار القومي الماليزي بلغ مرحلة تكفي لتمويل 95 بالمئة من جملة المشاريع الاستثمارية في البلاد.

تابع / المدرسة الماليزية - الحاجة إلى التصحيح

أسست ماليزيا على المستوى الوطني المجلس الإستشاري الشرعي الوطني للبنوك وشركات التكافل عام 1997 في خطوة رائدة لتوحيد المرجعية الشرعية، ويعتبر الجدل الشرعي من أهم التحديات التي تواجهها صناعة المال الإسلامي في ماليزيا حيث أن غياب الترجيح على مستوى الصناعة ككل أدى إلى إرباك قد يُشكل مخاطر من نوع متخصص .

التنسيق بين الدول الإسلامي بتوحيد استراتيجيات العمل بما يتناسب مع تحديات المرحلة القادمة لا زال لا يرتقي إلى المستوى المطلوب .

نذكر بكلمة د. مهاتير محمد : ”أنا مقتنع تماماً بأن الجهاد الحقيقي ما هو إلا جهاد المسلم لتحقيق الوحدة الإسلامية، واكتساب فنون الحكم وإدارة الدولة وتحصيل المعرفة والتسلح بالمهارات العالية، بما يؤدي إلى تحرير المسلمين من الاضطهاد والقمع، ويمكنهم من إعداد أنفسهم لمساهمة بفاعلية في إعادة إنتاج الحضارة الإسلامية المُقبلة على غرار ما شهدته العالم من قبل“.

المدرسة السودانية

المدرسة السودانية - انجازات

تعتبر السودان شيخ التجربة المالية الإسلامية إذ لها الأسبقية التاريخية في تبني العمل المالي الإسلامي كمشروع دولة .

تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي كأول بنك إسلامي في السودان عام 1977 تلاه تدريجياً توجه لمشروع سياسي لتبني نظام مالي إسلامي مستقل للبلاد .

بتوقيع اتفاقية السلام تم الاتفاق على أن يكون هناك نظامين مصرفيين إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب ، وعليه تم افتتاح بنك جنوب السودان للاشراف على البنوك التقليدية العاملة في الجنوب وقد باشر أعماله عام 2006 .

يزيد عدد البنوك الإسلامية العاملة في السودان على 28 بنك إسلامي وهي بذلك الأولى عالمياً في عدد البنوك الإسلامية العاملة فيها .

تابع / المدرسة السودانية - انجازات

السودان من الأعضاء المؤسسين في العديد من المؤسسات الدولية المنظمة للعمل المالي الإسلامي.

قامت السودان بخطوة رائدة في توحيد المرجعية الشرعية على مستوى الدولة من خلال الهيئة العليا للرقابة الشرعية.

أصدرت السودان 22 اصدارا من الصكوك في الفترة الواقعة ما بين 2001 – 2010 ، بحجم 13057.713 مليون دولار بما يعادل 6.62 % من الحجم الكلي للإصدارات في العالم واحتلت بذلك المركز الرابع عالميا .

استحدثت السودان أدوات إسلامية لإدارة السياسة النقدية والسيولة وهي الشهادات التي يصدرها بنك السودان المركزي بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية .

تابع / المدرسة السودانية - تحديات

من قراءة واقع العمل المالي الإسلامي يتبين أن السودان يُشكل تجربة فريدة بحاجة إلى التوثيق والاعداد العالمية من خلال :

- إعادة النظر بالتشريعات من أجل تطويقها لاستقطاب الاستثمارات الخارجية .
- تبني دور ريادي فيما يتعلق بالتوثيق الشرعي نظراً لحجم الأدبيات المتوافرة ومصداقية العلماء السودانيين عبر مراحل العمل المالي الإسلامي .
- توثيق اجراءات العمل المالي الإسلامي في السودان من شأنه أن يضيف معايير جديدة للعمل المالي الإسلامي
- الاعتناء بابتكار الأدوات المالية الإسلامية و هندستها يضيف بعدها تقنياً في مواجهة أحدى التحديات الهامة في التمويل الإسلامي.
- أخيراً نوصي بإنشاء أكاديمية دولية للبحوث والدراسات المتعلقة بالتمويل الإسلامي لسد احتياجات المنطقة .

أسئلة واستفسارات

لمزيد من الاستفسارات :

الاستشارات المالية الإسلامية
BDO Jordan

عمان – الأردن
ص ب 1219
الرمز البريدي 11118

Kalnobani@bdo-jo.com